نزار عيوف يواجه السلطات السورية

باريس - من بيار عطاالله (٢٠٠١/٧/٣١)

بدأ في العاصمة الفرنسية فصل جديد من المواجهة بين الصحفي السوري نزار عيوف ومن ورائه منظمات حقوق الانسان العربية والعالمية مع السلطات السورية، على خلفية الكلام الذي اعلنه عيوف في مؤتمره الصحفي في مقر منظمة "مراسلون بلا حدود" غداة وصوله الى فرنسا عن نيته ملاحقة نائب الرئيس السوري السابق رفعت الاسد قضائيا "لتورطه في مجازر جماعية وقعت في سوريا لأكثر من عشرة اعوام خلت".

وفي المعلومات التي وزعتها "اللجنة العربية لحقوق الانسان" ان نزار عيوف تلقى الاسبوع الفائت من السلطات القضائية الفرنسية وفي الغرفة التي يعالج فيها في مستشفى البيتييه سالبترير اشعارا بدعوى ضده من نائب الرئيس السوري السابق رفعت الاسد المقيم في الدائرة السادسة عشر في باريس

ومن اوساط الناشطين في فريق عمل عيوف ان مستشاري الأسد سبقوا وأشاروا عليه رفع دعوى تشهير ضد الكاتب الفرنسي دانييل لوغاك عند صدور كتابه "سورية في ظل الجنرال أسد" عام ١٩٩٠ للمطالبة بحذف مقاطع من الكتاب فحسب الدعوى، كما هدد برفع دعوى قضائية ضد الناشط السوري هيثم مناع بعد توجيه الأخير تهما لرفعت عن انتهاكات حقوق الإنسان تتطلب محاكمته في برنامج "الملف الأسبوعي" الذي تبثه قناة "الجزيرة" القطرية في العام الماضي. ثم تراجع عن ذلك بنصيحة من محاميه الذين حذروه كما يبدو من مغبة فتح هذا الملف. إذ أنه بذلك يسمح للجنة العربية لحقوق الإنسان باستدعاء أهالي الضحايا كشهود باسم ما يعرف باللغة الحقوقية الفرنسية "استثناء الحقيقة". كون فرنسا لم تقر حتى اليوم بالطابع غير القابل للزوال بالتقادم للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم التعذيب. الأمر الذي يمنع إقامة دعوى قضائية على أحداث تعود لأكثر من عشرة أعوام، ولكن لا يمنع من تناول الموضوع في حال وقوع ما يستوجب ذلك.

واضافت الاوساط: ان "المجلس الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة" الذي شكله عيوف قبل خروجه من سوريا قد تقدم بطلب انتساب ال "منظمة العدالة العالمية" ومقرها لاهاي، فيما منح عيوف وكالة قضائية جنائية كاملة إلى "اللجنة العربية لحقوق الانسان" و"منظمة العدالة العالمية"، بحيث يضمن حماية فاعلة له من الناحية القانونية. "اضافة الى وكالات من عدد من ضحايا سرايا الدفاع وبعضهم من أبناء الطائفة العلوية الذين ينتسبون للمعارضة. كذلك فإن أرشيف لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية التي شارك عيوف في تأسيسها".

وتتعد جلسة الدعوى التي رفعها الاسد ضد عيوف في ١٨ من ايلول المقبل ويحضرها الى عيوف الذي أعد على ما يبدو محاميان من "اللجنة العربية لحقوق الانسان" و"منظمة العدالة العالمية" نص الدفاع الذي سيقدم به، ويتضمن حسب ناشطي حقوق الانسان السوريين والعرب. موادا لا تتعرض لشخص رفعت الأسد بل لدوره العسكري والسياسي . وثانيا أن الأمر يتعلق بجرائم جسيمة. لذا فإن المدعى عليه يحتفظ بحقه الكامل في إقامة الدعوى حيث يسمح بذلك تطور القوانين الجنائية الدولية (بلجيكا وإسبانيا). وثالثهما أن جملة ما قاله في المؤتمر الصحفي وقبله متداول ومعروف في اوساط حقوق الانسان وموجود في الكتب المختصة بالأوضاع السورية في تلك الحقبة. وتقدم مداخلة عيوف امام القضاء الفرنسي شهادات مقتطفة من أحد عشر تقريرا ومطبوعة وكتابا لمنظمة العفو الدولية ولجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة واللجنة العربية لحقوق الانسان والفدرالية الدولية لحقوق الانسان واللجنة السورية لحقوق الانسان و"هيومان رايتس وتش"

إضافة لمطبوعات حكومية (وزارة الإعلام الأردنية) وبيانات حكومية (نصان للمفوضية العليا لحقوق الإنسان).

وللمسألة وجه آخر، ذلك أن "منظمة العدالة العالمية" تود توجيه ضربة ثانية إلى الحقوقيين والسياسيين المحافظين في فرنسا الذين يفعلون المستحيل للحيلولة دون لحاق القوانين المحلية الفرنسية بالتقدم الدولي على صعيد الولاية الجنائية الدولية وجرائم العدوان والحرب والجرائم ضد الإنسانية. وكانت المنظمات الحقوقيّة الفرنسية والدولية قد طالبت بتعديلات قانونية أساسية أثناء فضيحة الجنرال أوزاريس الذي دافع عن التعذيب أثناء حرب التحرير الجزائرية (...).

واكدت "اللجنة العربية لحقوق الانسان" في بيان وزعته أمس انها تعتبر " نائب الرئيس السوري رفعت الأسد قد تورط في جرائم تتطلب محاكمته مثل قتل السجناء بشكل جماعي في تدمر عام ١٩٨٠ وتعذيب المواطنين في مراكز الاستجواب التابعة لقواته الخاصة ومشاركة السرايا في قصف المدن بما فيها مجزرة حماه عام ١٩٨٢ (...), وإن كان من الصعب إقامة دعوى قضائية بحقه في فرنسا فمن السهل طلب القرائن على صحة أقوال كل من يتهمه بالجرائم خاصة وأن المنظمات غير الحكومية ستؤكد على العرف الدولي jus cogens الذي يجعل من الجرائم ضد الإنسانية جرائم غير قابلة للزوال بالتقادم من جهة، وعلى تعريف "النظام الأساسي" للمحكمة الجنائية الدولية للجريمة ضد الإنسانية الذي أقره مؤتمر روما عام ١٩٩٨، وهذا المفهوم يشمل عددا كبيرا من المسؤولين في أجهزة الأمن في سورية، فيما يفسر الاستشراس الحالي ضد الصحفي نزار نيوف في الصحافة السورية والأصرار على الاعلان عن إصابته بالجنون (...).